شناشيل

قانون يقضم حرية الصحافة

■ عدنان حسين

هذا مشروع قانون للسيطرة على الإعلام والإعلاميين وليس لحماية الصحفيين وضمان حرية العمل الصحفي كما جاء في الأسباب الموجبة له.. انه يعيد من الشباك فكرة الهيمنة على الإعلام التي أخرجت من الباب في العام ٢٠٠٣ بإلغاء وزارة الإعلام وقوانين العهد الشمولي المؤطرة للعمل الإعلامي.

القانون المعروض الآن على مجلس النواب يجعل العاملين في وسائل الإعلام نصف موظفين لدى الحكومة ويرغمهم على الانخراط في منظمة يفترض أنها من منظمات المجتمع المدني التي لا معنى لها ولا مبرر لوجودها ما لم تكن عضويتها حرة غير إجبارية ولا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالحكومة.

حماية الإعلاميين وضمان حرية الإعلام لا تحتاجان إلى قانون من هذا النوع، فحرية الإعلام جزء رئيس من الحريات العامة، والقانون الأساس لهذه الحريات هو الدستور، وإذا أريد تقوية الضمانات الخاصة بالعمل الإعلامي لتأمين حياة الإعلاميين وصون حرية عملهم فلا بدّ من تأصيل وتقوية مواد الدستور الضامنة للحريات العامة.

حرية الإعلام وحماية الإعلاميين تتطلبان، بالإضافة إلى هذا، صدور توجيهات من مجلس النواب إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) وتعليمات من هذه السلطة إلى أجهزتها الأمنية ودوائرها المدنية تحدد واجباتها تجاه الإعلام والإعلاميين بما يتيح حرية تدفق المعلومات إلى الجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية (الشعب) تطبيقاً للدستور الذي يكفل هذه الحرية.

لا معنى أبداً لاعتبار أن "أي اعتداء على الصحفي أثناء تأدية مهامه الصحفية بمثابة اعتداء على موظف حكومي أثناء تأدية واجباته الرسمية، ويعاقب المعتدي بالعقوبة المقررة قانوناً المعتدي على الموظف الحكومي"(المادة الأولى من مشروع القانون)، فالصحفي(الإعلامي) ليس موظفا حكوميا، ومن باب أولى أن تمنع القوانين النافذة الاعتداء على أي شخص، موظفا حكومياً كان أو عاملاً في القطاع الخاص، صحفياً أو طبيباً.

وليس من الصحيح أيضاً اشتراط أن يكون الصحفي منتميا لنقابة الصحفيين لكي يحظى بالحماية وتتأمن له حرية العمل، فماذا عن الصحفي الذي لا يؤمن بالعمل النقابي، مثلا، ولا يريد أن يكون عضوا في النقابة؟ وماذا لو أن عدداً من الإعلاميين رغب في تشكيل جمعية أو نقابة إعلامية غير نقابة الصحفيين الحالية؟. في النظام الشمولي فقط يُجبر الصحفيون والعمال والمهندسون والمعلمون وغيرهم على الانتماء إلى النقابات التابعة في العادة للنظام الشمولي وحزبه.. أما في النظام الديمقراطي فيُحظر، بل يُحرّم مثل هذا الإجبار، ببساطة لأنه مناقض ومناهض لمبدأ الحرية.. ومن لديه أي شك فليسأل عن واقع الحال في البلدان الديمقراطية من كندا والولايات المتحدة إلى الهند واليابان مروراً بدول الاتحاد الأوروبي، وبالجارة الكويت أيضاً التي توجد فيها منظمتان للصحفيين.

إن وراء فكرة تأطير الإعلاميين بمنظمة بعينها مسعى لتأطير العمل الإعلامي برمته وجعله خاضعاً لنفوذ الحكومة وإرادتها عبر رشوة هذه المنظمة وشراء ذمتها، وهذا يتناقض تماما مع مبدأ الفصل بين السلطات، والإعلام هو السلطة الرابعة المكافئة لكل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

حتى المواد التي تقترح تقديم الرعاية الصحية للصحفيين وتخصيص راتب للصحفي المصاب بالإعاقة أثناء العمل وراتب تقاعدي للمتوفى أثناء عمله، لا معنى ولا ضرورة لها لأنها تلحق الإعلاميين بصورة من الصور بالحكومة، الصحيح أن يكون هناك نظام للتأمينات الاجتماعية يوفّر الرعاية الصحية للصحفيين وغيرهم من المهنيين ويضمن عيشهم الكريم إذا ما أصيبوا بمرض أو إعاقة أثناء العمل وحياة كريمة لعوائلهم إذا ما توفوا بسبب العمل، بل ويؤمن لهم دخلاً مناسباً خلال فترة العطالة وراتباً تقاعدياً حتى لو لم يتوفوا أو يصابوا بالإعاقة، ومن المفترض أن يساهم الإعلاميون أنفسهم ومؤسساتهم في تأمين الموارد لهذا النظام كما هي الحال في كل البلدان الديمقراطية.

adnan255@btinternet.com

البرلمان يوافق على مرشح الأحرار لحقيبة التخطيط

دولة القانونٍ: المالكي يسحب ترشيح العبيدي ويقدم ضابطاً غير مشمول بالاجتثاث

□ متابعة/ المدى

كشف نائب مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الاثنين، عن سعي الأخير لترشيح سالم دلي لحقيبة الدفاع بديلا عن خالد العبيدي، مبينا أن تقديم دلي إلى مجلس النواب لن يتأخر كثيراً.

ويأتي ذلك، في وقت صوت مجلس النواب على مرشح وزارة التخطيط علي يوسف عبد النبي شكري.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون سلمان الموسوي إن "رئيس الوزراء نوري المالكي يتجه لترشيح سالم دلي لتولي حقيبة الدفاع بديلا عن المرشح خالد العبيدي الذي سحبت العراقية يدها من ترشيحه".

وأوضح الموسوي بحسب ما نقلته وكالة آكانيوز أمس أن "تقديم دلي كمرشح لحقيبة الدفاع إلى مجلس النواب لن يتأخر كثيراً"، مبينا أن "المالكي مطلع على كفاءته وقدرته على إدارة الوزارة ونزاهته في العمل".

ولفت الموسوي إلى أن "العقبة الوحيدة في تسنم دلي حقيبة الدفاع هو رتبته العسكرية حيث يحمل رتبة عميد ركن"، لافتا إلى أن"هذا الأمر يمكن تسويته في حال حصول توافق سياسي". وتابع أن"دلي غير مشمول بإجراءات اجتثاث البعث ولم يؤشر عليه أي شائبة"، حسب قوله.

وأعلنت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي عن سحبها في وقت سابق ترشيح خالد العبيدي لحقيبة الدفاع وطالبت المالكي باختيار بديل عنه من بين المرشحين الخمسة التي تقدمت بهم.

فيما كشف رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي في ٢٩ من الشهر الماضي عن شمول قائد حرس الحدود الفريق محسن الكعبي بإجراءات الاجتثاث الذي طرح اسمه سابقا كمرشح لحقيبة الداخلية، فيما أعلنت أيضا عن شمول مرشح حقيبة الدفاع خالد العبيدي بإجراءاتها والتدقيق بملف مرشح حقيبة الداخلية إبراهيم اللامي.

وتقول المادة ١٢ من قانون هيئة المساءلة والعدالة أنه يمكن استثناء البعض من شمولهم بإجراءات اجتثاث البعث بعد موافقة الوزير المختص وهيئة المساءلة والعدالة ومجلس الوزراء ومجلس النواب.

وصوت مجلس النواب العراقي في ٢١ كانون الأول الماضي على منح الثقة بالأغلبية الكبيرة للحكومة التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي، التي تكونت من ٤٢ وزارة، وبنيابة روز نوري شاويس وزير التجارة وكالة، وحسين الشهرستاني لشؤون الطاقة، وصالح المطلك، فيما تولي المالكي إضافة إلى منصبه رئيسا للوزراء، وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

الى ذلك، صوت مجلس النواب امس الاثنين، على مرشح وزارة التخطيط علي يوسف عبد النبي شكري.

وقال النائب عن كتلة الاحرار جواد الشهيلي لوكالة كردستان للانباء ان"المجلس صوت بالاجماع على مرشح كتلة الاحرار لوزارة التخطيط"مؤكدا ان"ترشيحه لم يلاق اي اعتراض من قبل الكتل السياسية".

واوضح بالقول "نتوقع للوزير الجديد النجاح لكونه من الكفاءات العالية وكتلة الأحرار حريصة على تقديم الكفاءات".

وكانت وزارة التخطيط شاغرة وشغلها خلال الفترة الماضية وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي بالوكالة كما أن الوزارات الأمنية لم يحسم أمرها بعد لعدم الاتفاق الكتل على مرشحيها.

وكان بيان لمكتب المالكي صدر الاثنين الماضي بين أن رئيس الوزراء نوري المالكي قدم الى مجلس النواب، اسماء المرشحين لشغل مناصب وزراء الداخلية والدفاع والتخطيط، لغرض نيل ثقة مجلس النواب وحصولهم على النصاب اللازم لتولي مناصبهم.

وأوضح أن الأسماء هي إبراهيم محمد اللامي لوزارة الداخلية، وخالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع، وعلي يوسف عبد النبي لوزارة التخطيط.

يذكر أن رئيس الوزراء وعد خلال الأسبوعين الماضيين بتقديم الوزراء الأمنيين إلا انه لم يتمكن من تقديمهم بسبب عدم اتفاق الكتل عليهم.

وكان مجلس النواب العراقي قد منح في جلسته التي عقدت يوم ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يرأسها المالكي.

وصادق مجلس النواب في ١٣ شباط الماضي على تعيين ثمانية وزراء جدد من أصل تسعة رشحهم المالكي لاستكمال تشكيلته الحكومية التي تبقى بحاجة لتعيين وزراء الحقائب الأمنية وحقيبة التخطيط.

يشار إلى أن اتفاق الكتل السياسية في أربيل أعطى الحق للقائمة العراقية بترشيح وزيرا للدفاع والتحالف الوطني وزيرا للداخلية والأمن الوطني.

يشار إلى أن القائمة العراقية سحبت في ٢٧ من آذار الماضي ترشيح خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع، ورشحت اللواء فصيح العاني والفريق حكمت الجحيشي بدلا عنه.

وقال النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي في تصريح صحفي إن "القائمة العراقية سحبت ترشيح خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع لعدم التوافق".

وكانت لجنة الأمن والدفاع في النواب العراقي قد كشفت، في الـ١٧ من آذار الماضي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع.

عطا: سيارة في نفق الشرطة قادت إليه

الضاري وراء اغتيال الضباط

□ متابعة/ المدى

كشفت قيادة عمليات بغداد عن توفر أدلة لديها تؤكد تورط حارث الضاري بعمليات اغتيال الضباط والمسؤولين في بغداد.

وقال الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا لوكالة كردستان للإنباء إن "قيادة عمليات بغداد عثرت على معلومات في سيارة تعود لمجموعة إرهابية انفجرت بهم قبل أربعة أيام في منطقة نفق الشرطة تشير إلى تورط المجرم حارث الضاري بعمليات الاغتيال التي تستهدف الضباط والمسؤولين في الدولة".

وأضاف أن "هناك أجندة إرهابية ينفذها أشخاص مقربون من حارث الضاري وبإيعاز منه شخصيا في استهداف الضباط والتي برزت في العاصمة بغداد خلال الفترة القليلة الماضية".

وأشار إلى أن "الأجهزة الأمنية وضعت خططا جديدة لمنع استمرار مسلسل الاغتيالات لمنتسبي الأجهزة الأمنية والمسؤولين في دوائر الدولة الدقيقة".

وعادت خلال الأسابيع الماضية عمليات الاغتيال لكبار الضباط في وزارتي الداخلية والدفاع بعد أن خفت في الشهرين الأخيرين نتيجة قيام قيادة عمليات بغداد بعدد من الإجراءات الأمنية أبرزها نشر مفارز أمنية متحركة.

وشهدت الفترة الأخيرة موجة من محاولات وعمليات اغتيال استهدفت عددا من ضباط وزارتي الداخلية والدفاع. وكالة رويترز للأنباء أفادت بأن مركز عمليات بغداد سجل خلال الشهرين الماضيين أكثر من ٣٧ محاولة اغتيال.

وأشارت إلى أن معظمها استهدفت ضباطا في الشرطة وتم تنفيذها باستخدام مسدسات مزودة بكواتم للصوت أو بقنابل لاصقة.

ونقلت الوكالة عن اللواء الركن حسن البيضاني رئيس أركان قيادة عمليات بغداد إن جماعات منها: ما يسمى بـ"دولة العراق الإسلامية" و "عصائب أهل الحق" تقف وراء عمليات الاغتيال الأخيرة.

البيضاني قال أيضا إن هذه الجماعات، تستهدف أشخاصا يستخدمون سيارات يعتقد أنها تابعة للوزارات المسؤولة عن الجيش والشرطة، وأضاف أن المهاجمين استخدموا سيارة أو سيارتين لتعقب ضحاياهم ومراقبة تحركاتهم على مدى أيام قبل اغتيالهم بمسدسات مزودة بكواتم للصوت.

وأضاف البيضاني إن أكبر تحد أمني يواجهه العراق حاليا هو إثبات أن بغداد آمنة بما يكفي لتضييف القمة العربية في أيار المقبل معتبرا أن هذه العمليات تهدف إلى إحباط الاستعدادات للقمة.

جهاز مكافحة الإرهاب أعلن في وقت سابق القبض على شبكة إرهابية مسؤولة عن اغتيال منتسبي الأجهزة الأمنية بالأسلحة الكاتمة للصوت في بغداد كما أعلن عن العثور على مصنع لتصنيع الأسلحة الكاتمة للصوت.

مدير مديرية الكشف عن المتفجرات جهاد الجابري قال لإذاعة العراق الحر إن قوات الأمن العراقية وضعت خطة محكمة لوضع حد لموجة الاغتيالات والقبض على المسؤولين عنها.

تأتي هذه الإجراءات الأمنية المكثفة بحسب الجابري في إطار خطة محكمة لإنهاء حملة الاغتيالات التي أثارت القلق في صفوف القوات الأمنية، مشيرا إلى أن القائد العام للقوات المسلحة أوعز بتشكيل لجنة أمنية لمتابعة حملة الاغتيالات التي استهدفت مؤخرا عددا من قادة وضباط الأجهزة الأمنية وعلى غرارها وزعت الواجبات على جميع أقسام القوات الأمنية.

ولفت الجابري إلى أن الخطة الأمنية أثبتت نجاحا نتيجة لعدم حدوث أي حالة اغتيال منذ بدء الخطة.

ويجد مراقبون للشأن الأمني عمليات الاغتيال التي حدثت مؤخرا مثيرة للاستغراب كونها استهدفت قادة وضباطا في الأجهزة الأمنية وهم خارج الدوام الرسمي، ما يعطي مؤشرا واضحا على أن المستهدفين مراقبين ولدى التنظيمات المسلحة جميع بياناتهم، وفي هذا الإطار أكد الجابري وجود جهد استخباراتي في الخطة الأمنية الجديدة يتركز باتجاه معرفة الآلية التي سربت بها هذه البيانات من المؤسسات الأمنية، مشيرا إلى أن الموضوع ليس انتشار قوات فقط وإنما هناك جهد استخباراتي غير مكشوف لمتابعة العناصر التي نفذت عمليات الاغتيال.

وخلقت الخطة الأمنية الجديدة زحامات مرورية في العاصمة بغداد إذ أصبح التنقل في العاصمة صعبا جدا إن لم يكن مستحيلا. هذا الأمر أثار امتعاض بعض المواطنين ودعم البعض الآخر.

فيما تتضمن هذه الخطة الأمنية إجراءات لمراقبة نقاط التفتيش وعملها في فحص وتفتيش السيارات. وهذه الإجراءات عدها عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان المنتهية ولايته عادل برواري ايجابية لمنع حدوث خروقات أمنية.

تضم شبهات حول إعمار مدينة الصدر والطائرات المدنية

النزاهة البرلمانية: ٩٠٠٣ وثائق تثبت فساد صفقة سونار المتفجرات

□ متابعة/ المدى

أعلنت لجنة النزاهة البرلمانية أمس الاثنين عن وجود (٩٠٠٣) مستندات ووثائق وأوراق تثبت وجود فساد إداري ومالي في ملفات شراء الطائرات المدنية وشراء الأجهزة الكاشفة للمتفجرات.

وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي في مؤتمر للجنة النزاهة إن "لجنة النزاهة كشفت عن وجود فساد إداري ومالي في كثير من الملفات، ومن أهم الملفات التي ثبت بها فساد إداري ومالي كبير، هي أجهزة الكشف عن المتفجرات (السونار)، والتي على أثرها أحيل عدد من الشخصيات إلى التحقيق، لكن المسؤولين الكبار لم يتخذوا الإجراءات اللازمة لذلك قامت اللجنة بإحالتهم إلى هيئة النزاهة بعد التوصية باتخاذ الإجراءات القانونية والتحقيق مع كل الشخصيات التي وردت أسماؤهم باللجان".

حيث أن قيمة الجهاز لا تتجاوز (٢٥ دولاراً) وتم شراء الجهاز الواحد بنحو (٥٤مليون دينار)

وأضاف "أما الملف الثاني، وهو ملف إعمار مدينتي الصدر والشعلة عام ٢٠٠٨ والتي خصص لها (٢٠٠مليون دولار) حيث كانت اللجنة مشكلة برئاسة وزير الهجرة والمهجرين السابق حسب الأمر الديواني (٥٦) تتولى هذه اللجنة مهمة توفير الخدمات العامة ومتابعة تنفيذ عمليات الإعمار في مدينة الصدر والشعلة."

وتابع أن "لسوء عمل اللجنة وانحرافها عن المسار الصحيح ووجود فساد إداري ومالي في اللجنة قامت بتحريف الأموال إلى أغراض أخرى منها مشتريات لمواد تالفة وفاسدة ما أدى إلى هدر هذه الأموال الضخمة."

وأشار إلى أن "اللجنة التي كانت مشكلة قد اشترت (٧٢ألية) لرفع وكبس النفايات من شركة القاصد حيث أن آلية هذه الشركة قد تم رفضها من قبل أمانة بغداد لكونها غير مطابقة للشروط والمواصفات وأدرجت الشركة تحت القائمة السوداء لكن اللجنة طلبت الشراء من الشركة، لذلك قامت لجنة النزاهة بإحالة هذا الملف إلى هيئة النزاهة".

من جانبها قالت النائبة عن القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف إن "الملف الثالث هو شراء الطائرات المدنية الكندية".

واضافت"كانت هناك لجنة مشكلة برئاسة المستشار القانوني احمد السعداوي، وعضوية كل من المشرف على المطارات والموانئ ومدير عام الدائرة الادارية والمالية في وزارة النقل ومدير عام في وزارة المالية ومدير عام في الخطوط الجويه العراقية ومدير الدائرة القانونية في وزارة النقل.

وأشارت إلى أن اللجنة قررت شراء الطائرات ولم تلتزم بقرار مجلس الوزراء، متهمة المستشار القانوني احمد السعداوي بتحمل الجزء الكبير من أخطاء اللجنة.

وكانت اللجنة البرلمانية نفت في وقت سابق أن تكون تحقيقاتها في صفقات أجهزة كشف المتفجرات ستطول ٥٠ ضابطا من وزارتي الداخلية والدفاع، واصفة مثل هذه المعلومات بـ"غير الصحيحة وليست من صلاحيات اللجنة". لكنها أكدت أن التحقيق سيشمل وزارة التجارة ومحافظة بغداد بالإضافة إلى الداخلية والدفاع.

اللجنة أكدت أن هذا الموضوع عار عن الصحة وليس هناك أي علم لدى لجنة النزاهة بتورط ٥٠ ضابطاً بصفقات استيراد أجهزة كشف المتفجرات.

وبحسب تقارير صحفية، فأن الهيئة لم تعتقل حتى الآن سوى ضابطين في وزارة الدفاع أحدهما مسؤول الموازنة في الوزارة.

وأشارت إلى خللين في ملف أجهزة المتفجرات، الأول فني والثاني مالي.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون